

الموضوع الأول

سياسة وزارة الداخلية

لمواجهة مشكلة المخدرات بصفة عامة

تعني وزارة الداخلية بالتصدي لمشكلة المخدرات، وذلك من خلال جهود العديد من أجهزتها وفي مقدمتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلي أن السياسة العامة للوزارة لمواجهة مشكلة المخدرات تقوم علي ستة محاور أساسية، تشمل كل من:

المحور الأول: مكافحة الزراعات المخدرة:

ونظراً لأهمية هذا المحور من محاور الخطة، نعرض له بشكل تفصيلي، بعد استكمالنا لعرض المحاور الأخرى لسياسة الوزارة.

المحور الثاني: مواجهة الجلب والتهريب:

حيث حرصت الوزارة علي دعم جهود مواجهة خطوط التهريب الرئيسية لمخدري الهيروين والحشيش عبر الحدود الشرقية والغربية ٠٠ بتعزيز فروع الإدارة بالمنافذ البرية والمواني البحرية والجوية بجنوب سيناء ومطروح، وذلك بتعيين عدد من الضباط ذوي الخبرات المتميزة، للاستفادة بهم في تكثيف جهود مكافحة خلال المرحلة المقبلة بهدف الحد من أنشطة التهريب، مع امتداد اختصاصهم ومسئولياتهم إلي دائرة مقار الفروع المسندة إليهم بالتنسيق مع رؤساء المناطق.

وذلك فضلاً عن توفير الإمكانيات البشرية والمادية للضباط في مواقعهم الجغرافية النائية لرفع مستوي أدائهم (سيارات خدمة شاقة - أجهزة اتصالات - أجهزة مساعدات فنية - مقار إدارية - استراحات لائقة - ٠٠٠ الخ).

المحور الثالث: مواجهة علانية الاتجار والبور:

- (١) الاهتمام بمواجهة البور الإجرامية وعلانية التعاطي بمختلف أنحاء الجمهورية، والتي تنعكس آثارها سلباً علي جهود أجهزة مكافحة لدي الرأي العام ٠٠ من خلال تشكيل مجموعات عمل من الضباط الأكفاء، وذوي الخبرة والدراية بالعمل الميداني بهذه المناطق، بالتنسيق مع مديريات الأمن، وقد روعي تفرغ هذه المجموعة لمواجهة تلك الظاهرة بحسم ٠٠ بهدف تفرغ باقي أنشطة المكافحة لتحقيق أهداف استراتيجية المكافحة الأساسية في مجال ضبط كبار المنتجين والمهربين والمتجرين.
- (٢) عقد سلسلة من اللقاءات مع الضباط العاملين بإدارات وأقسام مكافحة المخدرات بمديريات الأمن بهدف تحقيق التواصل والتعاون وأعلى درجات التنسيق اللازمة لمواجهة المشكلة.

المحور الرابع: مكافحة التعاطي:

- إيماناً بخطورة مشكلة تعاطي المخدرات وآثارها السلبية علي الشباب والنشئ وطلاب الجامعات والمدارس، حرصت الوزارة علي مواجهتها من خلال عدة محاور شملت:
- (١) تكثيف جهود ضبط المتعاطين مع مراعاة أن مديريات الأمن تمثل لقاعدة العريضة لضبطه من مع الاهتمام بالإجراءات القانونية لضبطهم بهدف تحقيق الردع الجنائي.
 - (٢) توفير خط تليفوني مباشر بالإدارة (٤٨٢٣٠٠٠١) وإعلانه بوسائل الإعلام، وذلك لتلقي البلاغات علي مدار اليوم، لبلاغات الاتجار العلانية والإدمان والتعاطي.
 - (٣) التنسيق مع المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، بشأن التوعية من أخطار المخدرات لكافة الوسائل المتاحة، وذلك لتفعيل جهود خفض الطلب.
 - (٤) شن حملات موجهة علي الصيدليات المخالفة بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة الصحة، وكذا علي مناطق تجمعات الشباب قرب النوادي والمصايف والكافيتريات وتجمعات طلاب الجامعات والمدارس.
 - (٥) استقبال طلاب الجامعات والمدارس وتنظيم لقاءات توعية لهم والإسهام مع كافة الأجهزة المعنية بجهود خفض الطلب.

(٦) مشاركة وزارة الصحة ومركز دراسات مكافحة التدخين أنشطته العلمية الرامية لمكافحة تدخين الطباقي والمخدرات.

المحور الخامس: تتبع الثروات غير المشروعة:

وذلك من خلال، حصر كافة من سبق الحكم عليهم في مجال المخدرات لفحص ثرواتهم، وتقديمهم لجهاز المدعى العام الاشتراكي، بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها تمهيداً لمصادرتها نهائياً بمعرفة محكمة القيم العليا تحقيقاً للعدالة، وعملاً على تجريد كبار التجار وأهم أدواتهم والتي تمثل غايتهم النهائية من نشاطهم الآثم.

المحور السادس: التعاون الدولي:

تعزيز الاتصال والتنسيق مع أجهزة مكافحة الجريمة والأجنبية (وضبط القضايا المشتركة، وتتبع المهريين الدوليين، وثرواتهم، وتبادل الخبرات والمعلومات، ودعم الأنشطة التدريبية).

** نتائج سياسة وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

هذا وقد أسفرت هذه السياسة عن النتائج التالية:

(١) تقلص حجم المعروض من مخدر الحشيش وارتفاع أسعاره، وذلك نتيجة لإحباط العديد من محاولات التهريب، التي استهدفت البلاد عبر السواحل والحدود والمنافذ الجوية والبحرية، حيث بلغ معدل الضبط خلال السنوات العشر الأخيرة أقل من الطن سنوياً الأمر الذي يمثل تراجعاً كبيراً إذا ما قورن بمعدلات الضبط في الثمانينات، والتي بلغت عام ١٩٨٤م وحدة حوالى ٨٤ طن من الحشيش.

(٢) انحسار ملحوظ للعرض والطلب على الهيروين، وارتفاع أسعاره بشكل غير مسبوق، وعدم رصد دخول مدمنين جدد إلى دائرة الإدمان عليه، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للرقابة الصارمة على المطارات والموانئ والمنافذ البرية، إلى جانب التأثير الإيجابي لحملة التوعية بالخطورة المدمرة لهذا المخدر، خاصة في أوساط الشباب، وجدير بالذكر انه بينما بلغ المضبوط من الهيروين خلال عام ١٩٩٣، أكثر من ٩١ كيلو جرام، وعام ١٩٩٤ نحو ٨٦ كيلو جرام، فإن السنوات اللاحقة قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً حيث كان

- متوسط المضبوط خلال السنوات الثلاث الأخيرة أقل من ٤٠ كيلو جرام سنوياً، وهو ما يمثل تراجعاً جديداً في إطار الانخفاض العام لمخدر الهيروين التي شهدته البلاد مؤخراً.
- (٣) الانخفاض الحاد في التصنيع المحلي لسائل الماكستون فورت المنشط، وتراجع معدلات تعاطيه، خاصة بعد تشديد الرقابة القانونية والأمنية على مادة الأفيون، التي تستخدم في تصنيع هذا المخدر، ففي حين بلغ المضبوط من سائل الماكستون فورت خلال عام ١٩٩١م أكثر من ٥٣٦ لتر، وفي عام ١٩٩٢م أكثر من ٢٩٩ لتر، تراجع المضبوط منه خلال السنوات التالية بشدة نتيجة ندرة المعروض منه، حيث بلغت مضبوطات عام ١٩٩٩م أقل من ١٧ لتر، كما بلغ متوسط الضبط خلال السنوات الثلاث الأخيرة قرابة اللترات العشرين بانخفاض نسبي يقدر حوالي ٩٨% عن عام ١٩٩١م.
- (٤) تقلص حجم المعروض من عقار الروهابينول (أقراص أبو صليبه) بعد تشديد الرقابة عليه، وتعديل إدراجه على الجداول، وذلك بعد أن شهدت فترة التسعينات تزايداً في تداول وتعاطي هذه الأقراص المخدرة، ففي حين بلغ المضبوط من هذه الأقراص في نهاية الثمانينات نحو ٨٣ ألف قرص، زادت هذه الكمية في عام ١٩٩٤م إلى نحو ١٤٣ ألف قرص، ثم في عام ١٩٩٥م إلى حوالي ١٧٨ ألف قرص، ثم في عام ١٩٩٦م أكثر من ٤٢٠ ألف قرص وتراجع نسبياً خلال عام ١٩٩٧م بانخفاضه إلى نحو ٩٥ ألف قرص، إلا أنه عاود ارتفاعه خلال عام ١٩٩٨م ليصل المضبوط فيه لأكثر من مليون قرص، وكان نتيجة لتعديل إدراج هذا العقار وتشديد العقوبة عليه، أنه قد تقلص إلى حد كبير، وزادت أسعاره لتراجع الكميات المعروضة منه وندرته، حيث تشير إحصاءات الضبط، إلى انخفاض معدل ضبط هذه الأقراص خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى نحو ٥٠ ألف قرص سنوياً.
- (٥) استمرار نجاح أجهزة مكافحة في رصد وإحباط كافة محاولات عصابات التهريب الدولية لفتح أسواق جديدة لبعض الأنواع الخطيرة من المخدرات الطبيعية والتخليقية، وبخاصة الكوكايين والاكستاسي (التينامفيتامين، والاكستاسي من المخدرات التخليقية الخطيرة، المنشطة المهلوسة، المنتشرة بدول أوروبا وأمريكا وبعض دول المنطقة).